

هواوي أخفت نشاطها في إيران لتجنب عقوبات أميركية

وهواوي". وإيه2 هو الاسم الرمزي لإيران في مراسلات هواوي. وأوضح الوثيقة أن هواوي اتخذت "قراراً عاجلاً" بتعيين هو مي مديراً عاماً لشركة سكاى كوم في إيران اعتباراً من العاشر من مارس 2013.

وكان هو مديراً في سكاى كوم كما ورد في سجل داخلي بأسماء العاملين بشركة هواوي أنه من موظفيها. ويشير مراقبون إلى أن هذه العملية الشائكة والمعقدة يقبض هدفها تجنب هواوي عقوبات أميركية إضافية بسبب نشاطها في إيران. وذكرت الوثيقة بالتفصيل كيف اكتشفت شركة هواوي بسرعة خطأ تعيين هو مسؤولاً عن إدارة شركة سكاى كوم. وأوضح أن هو كان يعمل بمقر شركة هواوي في الصين وأن وظيفته الجديدة تتطلب التعامل مع أمور في إيران. ولذلك قررت هواوي أن تعين بدلاً منه "موظفاً صينياً من العاملين في إيران" لإدارة مكتب سكاى كوم في طهران. وقررت هواوي تعيين سونغ كاي نائب ممثلها في مكتبها بإيران لإدارة سكاى كوم في إيران.

ورداً على تقارير صحفية نشرت في 2012 و2013 استفسرت عدة بنوك غربية من هواوي عن علاقتها بسكاى كوم.

وفي أغسطس 2013 التقت منغ بنائب رئيس البنك للعمليات المصرفية العالمية في منطقة آسيا والمحيط الهادي وهي متهمته في عريضة الاتهام الأميركية بتقديم معلومات خاطئة عديدة فيما يتعلق بملكية هواوي لسكاى كوم وسيطرها عليها.

وقدمت منغ عرضاً باستخدام برنامجها بوروبينت خلال ذلك الاجتماع جاء فيه أن سكاى كوم مجرد "شريك عمل لهواوي".

وتبين وثائق أن هواوي سرعان ما أصبحت طرفاً مباشراً في عملية إنهاء نشاط هواوي في إيران.

وفي رسالة بتاريخ الثاني من نوفمبر في العام 2013 قال سونغ، الموظف في هواوي الذي عين لإدارة سكاى كوم لأحد كبار عملاء الشركة الإيرانيين، إن سكاى كوم "قررت إلغاء أنشطة أعمالها وإنهاءها وحل الشركة الفرعية في إيران".

وفي اليوم التالي وقعت سكاى كوم وإم.سي.سي. أي وشركة جديدة تابعة لهواوي هي شركة هواوي تكنولوجيز سيرفي الإيرانية المحسودة اتفاقاً ظل سرياً إلى حين كشف هذه الوثائق التي قد تزيد من إصرار الولايات المتحدة على ملاحقة العمال الصينيين.

ونص الاتفاق على أن سكاى كوم تعزز نقل تعاقداتها للمكان الجديد التابع لهواوي.

ووردت في الاتفاق قائمة بثمانية عقود قيمتها الإجمالية نحو 44.6 مليون يورو (حوالي 50 مليون دولار) وأن المبلغ المتبقي 34.6 مليون يورو على أن تسدد أي مبالغ مستحقة لسكاى كوم للمكان الجديد عند استكمال التعاقدات بين الطرفين.

وأضاف الاتفاق الذي جمع الشركتين "تتعهد كل الأطراف بأن يظل هذا العقد الثلاثي طي الكتمان".

تجد شركة هواوي الصينية نفسها مرة أخرى في دائرة الاتهامات بعد أن كشفت وثائق عن نشاط خفي لشركة الاتصال في إيران في محاولة منها لتفادي عقوبات أميركية إضافية في طهران التي تلاحقها الولايات المتحدة بعقوبات تجارية واقتصادية.

سكاى كوم بانها "وحدة تابعة غير رسمية" لشركة هواوي وليست شريكا محلياً. وتغني هواوي ومنغ الاتهامات الجنائية التي تتضمن الاحتيال المصرفي واتهامات أخرى. وفي 2017 تم حل شركة سكاى كوم التي كانت مسجلة في هونغ كونج. وقد وجهت إليها اتهامات أيضاً. وتوضح بيانات إفصاح أن هواوي كانت في فترة من الفترات من المساهمين في سكاى كوم لكنها باعت حصتها منذ أكثر من عشر سنوات.

ويبدو أن الوثائق التي تم كشفها مؤخراً تهدم ادعاءات هواوي بأن سكاى كوم كانت مجرد شريك أعمال. وتتيح تلك الوثائق إلقاء نظرة عن كثب على بعض ما جرى للشركتين من وقائع داخل إيران قبل سبع سنوات ومدى التدخل بينهما.

وثائق أثبتت أن شركة هواوي الصينية تسيطر على شركة سكاى كوم في إيران ما يعني أن لها نشاطاً خفياً في البلاد

وقالت وزارة الخارجية الصينية إن الولايات المتحدة تضيء طابعاً سياسياً على قضايا اقتصادية وتجارية وهو ما ليس في صالح الشركات الصينية أو الأميركية.

وفي شهر مارس آذار واجهت هواوي اتهامات بانها أبرزت في 2010 سجلات داخلية للشركة أظهرت أنها طرف مباشر في إرسال معدات أميركية محظورة إلى إيران.

ويقول منتقدون إن جهود هواوي لطمس علاقتها بشركة سكاى كوم بدأت بعد أن ذكرت تقارير صحفية في ديسمبر 2012 أن سكاى كوم عرضت بيع ما قيمته 1.3 مليون يورو على الأقل من معدات الكمبيوتر المحظورة من إنتاج شركة هويلت باكارد إلى أكبر شركة اتصالات الهاتف المحمول في إيران في أواخر 2010.

وفي يناير 2013 وصف تقرير صحفي آخر كيف كان لهواوي علاقات مالية وثيقة مع سكاى كوم بما في ذلك تشغيل منغ منصب أحد أعضاء مجلس إدارة سكاى كوم في الفترة من فبراير 2008 إلى أبريل 2009.

وفي رد شركة هواوي على هذه التقارير قالت إن سكاى كوم من شركائها المحليين الرئيسيين. ولكن وثيقة داخلية جديدة تخص هواوي وصارده من مكتب الشركة الصينية في إيران بتاريخ 28 مارس 2013 تشير إلى أن الشركة الصينية كانت تسيطر على سكاى كوم.

وقالت الوثيقة "بسبب الامتثال لقواعد تجارية يحاول المكتب التمثيلي في إيه2 الفصل بين سكاى كوم

بكين - كشفت وثائق داخلية جديدة من شركة هواوي تكنولوجيز الصينية أن الشركة سعت للتستر على علاقتها بشركة سبق أن حاولت بيع معدات كمبيوتر أميركية محظورة لإيران لتبرز هذه الوثائق نشاط متكتم عنه لشركة الاتصال الصينية العملاقة في طهران.

وكانت وكالة رويترز قد نشرت تقريراً في 2013 عن وجود روابط عميقة بين هذه الشركة الإيرانية، واسمها سكاى كوم تك، والمديرة المالية لهواوي منغ وان تشو.

ومنذ مدة طويلة تصف هواوي الشركة الإيرانية بانها شريك محلي منفصل. والآن تبين وثائق أن الشركة الصينية تسيطر على سكاى كوم ما يعني أن لها نشاط خفي في إيران.

ويرجع مراقبون أن تكون الشركة الصينية أخفت نشاطاتها لتفادي العقوبات الاقتصادية والتجارية التي تسلبها واشنطن على طهران.

وتلاحق الولايات المتحدة أصلاً هواوي منذ سنوات في سياق حرب تجارية ضارية بين الصين والولايات المتحدة.

وهذه هي أول مرة تنشر فيها الشركة الصينية العملاقة عن هذه الوثائق التي تمثل جزءاً من كنز من السجلات الداخلية الخاصة بنشاط هواوي وسكاى كوم المتعلقة بإيران وتشتمل مذكرات ورسائل واتفاقيات تعاقدية بين الطرفين اللذان سعيا إلى أن تظل هذه المعلومات سرية.

وتصف إحدى الوثائق كيف سارعت هواوي في أوائل عام 2013 إلى محاولة أن تنأى بنفسها عن سكاى كوم انطلاقاً من قلقها بسبب العقوبات التجارية على طهران.

وتبين الوثائق أن هواوي اتخذت لتحقيق تلك الغاية سلسلة من الخطوات بما في ذلك تغيير المديرين بشركة سكاى كوم وإغلاق مكتب سكاى كوم في طهران وإنشاء كيان آخر في إيران لتولي تنفيذ عقود بعشرات الملايين من الدولارات.

ومن الممكن أن يؤيد ما كشفت عنه تلك الوثائق قضية جنائية حظيت بدعاية إعلامية واسعة تلاحق فيها السلطات الأميركية هواوي ومديرتها المالية وهي أيضاً ابنة مؤسس هواوي.

وتسعى الولايات المتحدة لتسليم منغ من كندا حيث ألقي القبض عليها في 2018. والأسبوع الماضي سمح قاض كندي بمواصلة نظر القضية ورفض دفعو محامي الدفاع بأن الاتهامات الأميركية الموجهة لمنغ لا تمثل جرائم في كندا.

وتقول قائمة الاتهام الأميركية إن هواوي ومنغ شاركتا في خطة تقوم على الاحتيال للحصول على بضائع وتكنولوجيا أميركية ممنوعة لنشاط هواوي في إيران عن طريق شركة سكاى كوم ونقل المال من إيران بالاحتيال على أحد البنوك. وتصف قائمة الاتهام شركة

تهديدات ترامب لا تثني الأميركيين عن مواصلة الاحتجاج

تقارير أمنية لا دليل لها يشير لدور متطرفين في المظاهرات



خطوات ترامب المقبلة لا تردع المحتجين

وأدى ترامب بكلمة شديدة اللهجة مساء الاثنين أعلن فيها أنه أمر بنشر "الآلاف من الجنود المدججين بالسلاح" والشرطة في واشنطن لوقف "أعمال الشغب والنهب". ودعا حكام الولايات إلى "السيطرة على الشارع"، مهدداً في حال لم يأخذوا بتعليماته بنشر الجيش "لتسوية المشكلة بسرعة بدلاً عنهم".

ولكن وزير الدفاع الأميركي أعلن الأربعاء أنه يعارض نشر قوات عسكرية لإعادة الاستقرار. وكانت قوات الأمن استخدمت قبيل كلمة ترامب الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين عند مشارف البيت الأبيض، حتى يتمكن الرئيس من التوجه مشياً إلى كنيسة عريقة قريبة من البيت الأبيض تعرضت لأعمال تخريب الأعداء والتقاط صورة أمامها رفعا كتاباً مقدساً، في خطوة ندد بها قادة روجيون البروتستانت والكاثوليك باعتبارها عملية إعلانية "بغضبة أخلاقياً". واحتجت رئيسة بلدية واشنطن موريل باوزر على إرسال عسكريين "إلى الشوارع الأميركية ضد الأميركيين"، وهو موقف عبر عنه العديد من الحكام الديمقراطيين. وفي ظل الانقسام الذي يعم الولايات المتحدة، اتخذ الأزمة منحى سياسياً.

واتهم المرشح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية التي ستجري في الثالث من نوفمبر جو بايدن مساء الثلاثاء ترامب بأنه "حول هذا البلد إلى ساحة معركة تملؤها أحقاد قديمة ومخاوف جديدة".

وصرح الرئيس الأسبق جورج بوش الابن "حان الوقت لأن ننظر أميركا ملياً في إخفاقاتنا المساوية".

وفي مواجهة الاحتجاجات الجارية في ظل نقاشي وباء كورونا الذي زاد من حدة التباين الاجتماعي والعربي، بقي ترامب حتى الآن صامتاً حيال المشكلات التي يشكو منها المتظاهرون.

ولم يذكر سوى بشكل عابر "قوة" الأميركيين على ظروف مقتل فلويد. وقتل الرجل البالغ من العمر 46 عاماً اختناقاً في 25 مايو وهو يردد "لا يمكنني التنفس" وينادي والدته، مطروحاً أرضاً مكبل اليد، وشرطي يركع على عنقه لتثبيتته بركبته، فيما زملاؤه الثلاثة الآخرون يراقبون المشهد دون أن يتدخلوا. وأكدت عملياً تشريع أن الوفاة نتجت عن الضغط على العنق.

يواجه الرئيس الأميركي دونالد ترامب المزيد من الاحتجاجات بالرغم من تلويعه باستخدام القوة وإنزال الجيش إلى الشارع لتهدئته بعد موجة المظاهرات التي اجتاحت الولايات المتحدة على خلفية مقتل رجل أسود اختناقاً تحت ركبة شرطي أبيض الأسبوع الماضي.

واشنطن - تتواصل الاحتجاجات والمظاهرات ضد العنصرية وعنق الشرطة في الولايات المتحدة رغم المواجهات مع الشرطة وتهديدات الرئيس دونالد ترامب المصمم على إعادة فرض النظام ملوحاً باستخدام الجيش. وبعد تسعة أيام على مقتل جورج فلويد اختناقاً تحت ركبة شرطي أبيض، تتواصل موجة الاحتجاجات التاريخية دون أن تتراجع خاصة بعد أن كسبت دعماً خارجياً أفرزته تحركات في لندن وباريس وغيرها من العواصم الأوروبية. وتظاهر ما لا يقل عن ستين ألف شخص مساء الثلاثاء تكريماً لذكرى جورج فلويد في تجمع سلمي في هيوستن، المدينة التي نشأ فيها في ولاية تكساس وحيث سيواري الثرى الأسبوع المقبل. وقال فلويس بلدية المدينة سيلفستر تيرنر "نريد أن نعرفوا أن جورج لم يموت سدى".

وفي لوس أنجلوس، ركع رئيس بلدية المدينة إريك غارسييني مع شرطين على ركبة واحدة، في إشارة إلى الوضعية التي ترمز منذ 2016 إلى التنديد بعنق الشرطة ضد الأميركيين الأفارقة، وتذكر بالشرطي الذي قتل فلويد ضابطاً بركبته على عنقه لحوالي تسع دقائق.

وفي واشنطن، تظاهر الآلاف وبينهم السيناتور الديمقراطية إليزابيث وارن حتى وقت متأخر من مساء متحدثين حذر النجول، فيما أقيمت سواثر مدينية حول البيت الأبيض لمنع أي مواجهة مباشرة مع قوات الأمن في محيطه.

ولم تقدم تقارير أمنية أي حجة تذكر تدين متطرفين يتهمهم الرئيس دونالد ترامب بقيادة هذه الاحتجاجات. وقال التقييم الذي أعدته وحدة الاستخبارات والتحليل إن هناك أدلة تستند إلى مصدر مفتوح وإلى تقارير وزارة الأمن الداخلي تشير إلى أن حركة انتفاخ الفوضوية ربما تكون مشاركة في العنف، وهي وجهة نظر عبرت عنها أيضاً بعض مراكز الشرطة المحلية في تصريحات علنية.

تركيا تنشر خارطة أطماعها في المتوسط

أنقرة - أعلنت تركيا الأربعاء خارطة أطماعها المستقبلية في شرق المتوسط في خطوة تؤكد تجاهل أنقرة لكل التحذيرات الدولية التي تستهدف الحيولة دون وضع الأتراك أيديهم على الثروات الطبيعية في المنطقة بما يهدد الأمن والاستقرار.

ونشرت وزارة الخارجية خارطة تظهر الحقوق الجديدة شرقي البحر المتوسط، والتي نبوءة حكومية العدالة والتنمية التنقيب عن الطاقة فيها. ونشر السفير جاغاي أريجاس، المسؤول عن شؤون العلاقات السياسية الثنائية، المدير العام للحدود البحرية والجوية في الخارجية التركية، تغريدة عبر تويتر أرفقها بالخارطة التي تظهر

حقوق التنقيب الجديدة. وتقدمت أنقرة بطلب لحصول شركة البترول التركية، على رخصة للتنقيب في حقول ضمن الجرف القاري التركي، شرقي المتوسط. وفي رد على سؤال حول طلب شركة البترول التركية، رخصة من أجل القيام بأنشطة التنقيب في حقول إضافية شرقي المتوسط، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية حامي أقصوي، إن بلاده ستحمي بكل حزم حقوقها في شرقي البحر المتوسط.

وأوضح أن حقول الترخيص الجديدة هي ضمن حدود الجرف القاري الذي تم إبلاغ الأمم المتحدة به، وواجهت الخطوات التركية الجديدة رد فعل غاضباً من اليونان التي حذرت تركيا

من التنقيب في مياهها الإقليمية. وقال وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس إن "اليونان مستعدة لمواجهة هذه الاستفزازات وجها لوجه". وحددت تركيا تحركاتها في الجريدة الرسمية لحكومتها في الشهر الماضي، وهي تنبع من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها حكومة الوفاق الليبية مع تركيا في نوفمبر الماضي.

ووفقاً لليونان، فإن اتفاق ترسيم الحدود البحرية ينتهك القانون البحري الدولي. وترى أثينا أن تركيا وليبيا انتهكتا الجرف القاري اليوناني جنوب جزيرة كريت في اتفاقهما.

من التنقيب في الجرف القاري التابع لها وفي مياهها الإقليمية. وقال وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس إن "اليونان مستعدة لمواجهة هذه الاستفزازات وجها لوجه". وحددت تركيا تحركاتها في الجريدة الرسمية لحكومتها في الشهر الماضي، وهي تنبع من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها حكومة الوفاق الليبية مع تركيا في نوفمبر الماضي.

ووفقاً لليونان، فإن اتفاق ترسيم الحدود البحرية ينتهك القانون البحري الدولي. وترى أثينا أن تركيا وليبيا انتهكتا الجرف القاري اليوناني جنوب جزيرة كريت في اتفاقهما.

من التنقيب في الجرف القاري التابع لها وفي مياهها الإقليمية. وقال وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس إن "اليونان مستعدة لمواجهة هذه الاستفزازات وجها لوجه". وحددت تركيا تحركاتها في الجريدة الرسمية لحكومتها في الشهر الماضي، وهي تنبع من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها حكومة الوفاق الليبية مع تركيا في نوفمبر الماضي.

ووفقاً لليونان، فإن اتفاق ترسيم الحدود البحرية ينتهك القانون البحري الدولي. وترى أثينا أن تركيا وليبيا انتهكتا الجرف القاري اليوناني جنوب جزيرة كريت في اتفاقهما.



هواوي تتسلل لإيران في الخفاء خوفاً من العقوبات